أما بالنسبة للمجتمعات غير الإسلامية، فقد رأينا أن آراء بعض اقتصاديي الفكر الوضعي ترى ضرورة توفير فرص العمل المناسبة لكل فرد في المجتمع[1]، بينما نادى البعض بإشراك العاملين في إدارة الوحدات الإنتاجية[2]. وإن لم تصل أي من هذه الآراء إلى اقتراح تمليك كل فرد في المجتمع الأداة الإنتاجية التي يجب استخدامها، والتي اعتبر الإسلام توفيرها حقا، مهما بلغ ثمنها، ومهما انفق في الحصول عليها.

المطلب الثالث
حد الكفاية وتوفير المناخ الملائم للعملية التنموية

إن تطبيق حد الكفاية يوفر عنصرًا هامًا من عناصر إنجاح العملية الإنمائية، وهو المناخ الملائم الذي تتم فيه. فإن كفاية أفراد المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا هو السبيل إلى تخليص النفوس من الانحراف وحماية المجتمع من الاضطرابات وهما عنصران من أهم معوقات التقدم والإنماء. كما يسهم في تحسين توقعات رجال الأعمال فيدفع بالنشاط الإنتاجي إلى مستويات أعلى.

يدلل على ذلك ما حدث في عهد عمر بن الخطاب حيث سرق غلامان شاة وذبحاها، وعندما تبين أن مرجع هذا الانحراف هو حرمانهما من إشباع حاجاتهما من الطعام، رفض عمر إقامة حد السرقة عليهما، ولم يكتف بذلك بل ألزم من يعملان عنده بدفع ثمن الشاة مضاعفًا لصاحبها[3]. ويؤكد ذلك أهمية توفير حد الكفاية للفرد، بالنسبة لضرورياته الخمس، حتى لا يهدد بحثه عن حقه بطريق منحرف العملية التنموية. فإن حد السرقة في الإسلام لا يقام إلا على من كفيت له ضروراته سواء من كسب يده، أو من القادرين من أسرته، أو القادرين من أهل محلته، أو من بيت المال من حقه المفروض في الزكاة[4]. فقد نقلت الآثار أن الخليفة عمر بن الخطاب قام بتعطيل حد السرقة في عام الرمادة. كذلك يقرر ابن حزم أن

---

(١) راجع المبحث السابق. حد الكفاية في الاقتصاد الوضعي.

(2) Ghai: What is a Basic Needs Approach to Development all About? In Ghai et al; op. cit.

(٣) الغزالي: الإسلام والأوضاع الاقتصادية، مرجع سابق. ص ٥٤.

(٤) المصري: مقومات الاقتصاد الإسلامي. مرجع سابق. ص ٥٥.

من حق المحروم أن يقاتل من منعه حقه، فإن قتل المحروم مات شهيدًا ووجبت ديته، وإن قتل الممتنع مات مذمومًا ولا دية على قاتله[1].

كذلك فإن من دواعي استتاب أمن الدولة توفير حد الكفاية للقائمين عليه وللعامة، على السواء. فقد جاء في وصية المنصور لابنه: «واشحن الثغور واضبط الأطراف وأمن السبل وخص الواسطة ووسع المعاش وسكن العامة وأدخل المرافق عليهم واصرف المكاره عنهم»[2]. فإن توسيع المعاش، وتوفير السكن المناسب، وتأمين سبل الانتقال، وتوفير المرافق، وصرف المكاره عن العامة، وهي جميعًا من الكفاية، من شأنه إشاعة الأمن بينهم، واتقاء الفتن والاضطرابات، والتفرغ لإنجاح العملية الإنمائية بكفاءة.

لقد كانت الاضطرابات والقلاقل التي عكرت المناخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات غير الإسلامية، هي السبب الرئيسي في حث السلطات الحاكمة على العمل لإيجاد أساليب منظمة لمعالجة هذه العقبات المعوقة للعملية التنموية، والبحث عن سياسات تعمل على كفاية أفراد المجتمع المحرومين، حيث ثبت عدم إمكانية الاعتماد على الحسنات التطوعية في هذا المجال.

المطلب الرابع
حد الكفاية ورأس المال البشري

إن توفير حد الكفاية يتجاوز حفز الجانب المادي من العملية التنموية ليشمل أثره الجانب البشري لها، مما يضمن تحقيق التقدم المطرد. فإذا كان هدف النشاط الاقتصادي هو استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق الأهداف الاجتماعية بتوفير فرص عمل تحقق مستوى التشغيل الكامل ورفع مستوى معيشة الأفراد مع تقدم المجتمع باطراد[3] فإن لتحقيق هذا الهدف أثرًا بعيدًا على نوعية رأس المال البشري والرفع من إنتاجية الفقراء. ذلك أن توفير حد الكفاية يسهم في تحسين حال

---

(١) انظر الكفراوي: سياسة الإنفاق العام في الإسلام، مرجع، ص٦٢٤.

(٢) الريس (محمد ضياء الدين): الخراج والنظم المالية العامة للدولة الإسلامية (دار الأنصار، القاهرة سنة ١٩٧٧. ط٤) ص٤٠٠

(3) Feiwel: Some Observation on the Engine & Fuel of Economic Growth in Feiwel (ed.): Issues in Contemporary Macroeconomics & Distribution; op. cit., p: 396.